

فيه السهو وهو الاختيار عن الامر الشرعي والاخر تحقق عند ذي اليمين فلم ان يكون الو
 الواجب بعض ذلك الخامس الافعال التي ليست من جنس افعال الصلوة اذا وقعت
 سهوا فاما ان يكون قهرا او كثرته فان كانت قليلة لم تبطل الصلوة وان كانت كثيرة ففيها
 خلاف في مذهب الشافعي رحمه الله واستدل لعدم البطلان جهدي الحديث فان الواقع
 فيها افعال كثيرة الا ترى الى قوله يخرج سرعان الناس وفي بعض الروايات انه صلى الله
 عليه واله وسلم خرج المنيذله وسمى قال في كتاب مسلم ثم ارجع في قبلة المسجد واستند
 اليها ثم قد حصل البناء بعد ذلك فدل على عدم بطلان الصلوة بالافعال الكثيرة سهواً
السادس فيه دليل على جواز البناء على الصلوة بعد السلام سهواً او الجهر عليه وذهب
 سحنون من المالكية الى ان ذلك انما يكون اذا سلم من ركعتين على ما ورد في الحديث واهله
 ران البناء بعد قطع الصلوة ونية الخروج منها على خلاف القياس وانما ورد النص
 على خلاف القياس في هذه الصورة المعينة وهو السلام من اثنتين فينتقم على ما ورد
 النص وينبغي تعديده على القياس والجواب عنه انه اذا كان الفرع سادياً للاصل
 لحقه وان خالف القياس عند بعض اهل الاصول وقد علمنا ان المانع لجملة الصلوة
 انما كان هو الخروج منها بالنية والسلام وهذا المعنى قد ابلغ عند طين التام با
 بالنص ولا فرق بالنية الى هذي المعنى بين كونه بعد ركعتين او بعد ثلاث او بعد
 واحدة **السابع** اذا قلنا بجواز البناء فانهم قد خصوه بالتقرب في الزمن والى
 ذلك بعض المتقدمين فقال بجواز البناء وان طال ما لم ينقض وضوءه روى ذلك عن
 عن ربيعة وقيل ان تحية عن مالك وليس ذلك بمشهور عنه واستدل لهذي المذ
 المذهب بهذي الحديث ويرى ان هذا الزمن طويل لا سيما على رواية من روا
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم خرج الى منزله **الثامن** اذا قلنا انه لا
 ينكح الا في التقرب فقد اختلفوا في حدة على اقوال منهم من اعتبره بمقدار فعل
 النبي صلى الله عليه واله وسلم في هذي الحديث فما زاد عليه من الزمن فزى
 طويل وما كان بمقدار او دونه فقريب ولم يذكر داعي هذي القول الخروج
 الى المنزل ومنهم من اعتبر في التقرب العرف ومنهم من اعتبر مقدار ركعة وهذه
 الوجوه كلها في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى واصحابه **التاسع** فيه دليل
 على شرعية سجود السهو **العاشرون** فيه دليل على انه يسجدتان **الحادي عشر**
 فيه

فيه دليل على انه في آخر الصلوة لان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يفعله الا كذلك وقيل
 في حكمته انما اخر لاحتمال وجوه سهواً اخر فيكون جابراً لكل وفرع الفقهاء على هذي انه
 لو وجدتم تبيين له انه لم يكن اخره الصلوة لزمه اعادته في اخرها وصريح ذلك في
 صورتين **احدهما** ان يسجد للسهو في الجملة ثم يخرج الوقت وهو في السجود الاخير
 فيلزمه اتمام الظهر ويعيد السجود **والثانية** ان يكون سائراً في سجود السهو
 وتصل به الشفينة الى الوطن وينوي الاقامة فيتم السجود والله اعلم **الثاني**
 عشر فيه دليل على ان سجود السهو يتد اخل ولا يتجدد بتعدده سببه فان النبي
 صلى الله عليه واله وسلم سلم وتكلم وسمى وهذه موجبات متعدده واكثر فيها به
 يسجدتين وهذي مذهب الجمهور من الفقهاء ومنهم من قال بتعدد السجود بتعدد
 السهو على ما نقله بعضهم ومنهم من فرق بين ان يتجدد الجنس او يتجدد وهذا
 الحديث دليل على خلاف هذي المذهب فانه قد تعدد الجنس في القول والفعل
 ولم يتعدد السجود **الثالث** عشر الحديث يدل على السجود بعد السلام في هذي السهو
 واختلف الفقهاء في محل السجود فقيل كله قبل السلام وهو مذهب الشافعي رحمه الله
 وقيل كله بعد السلام وهو مذهب ابي حنيفة وقيل ما كان من نقص فحمله قبل السلام
 وما كان من زياده فحمله بعد السلام وهو مذهب مالك واذا الى الشافعي في
 القديم وقد ثبت في الاحاديث السجود بعد السلام في الزيادة وقيل في النقص **وا**
واختلف الفقهاء في الزيادة **والذين** قالوا بان استعمل كل حديث قبل السلام في
 النقص وبعده في الزيادة **والذين** قالوا بان الكل قبل السلام اعتدوا عن
 الاحاديث التي جاءت بعد السلام بوجود احدها دعوى النسخ لوجوب **احدهما**
 ان الزهري قال ان اخر الامور من فعل النبي صلى الله عليه واله وسلم السجود قبل
 السلام **الثاني** ان الذين روى السجود قبل السلام من متأخري الاسلام واصحاب
 الصحابة والاعتراض على الاول ان رواية الزهري مرسله ولو كانت مفسدة فتوسط
 النسخ التعارض باجماع المحل ولم يقع ذلك مصرحاً به في رواية الزهري فيمكن ان يكون
 الاخر هو السجود قبل السلام ولكن في محل النقص وانما يقع التعارض الموجب الى
 النسخ لو تبين ان المحل واحد ولم يبين ذلك والاعتراض على الثاني ان يقدم السلام